مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2325-0798
المجلد: 07 عدد: 02 السنة 2018 DOI:5424/IJO/21547

تاريخ الإرسال:2017/08/31 تاريخ القبول:2018/02/12

دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية

The role of the third sector in the Incarnation of development activities

د/ بوجمعة بلال
boudjemaabellal@yahoo.fr
مخبر التكامل الاقتصادي
جامعة أدرار
ط. د/ جعفر شريقي
Djifricher3583@gmail.com
جامعة بسكرة

الملخص:

في إطار تحولات الاقتصاد العالمي، ظهر مفهوم حديث يسمى بالقطاع الثالث والذي أصبح يحقق العديد من المزايا وذلك بما يملكه من أصول وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية وغيرها، في مجالات عدة كالتعليم والصحة وغيرها من خدمات المنافع العامة.

يعتبر القطاع الثالث أهم مؤسسات العمل الخيري التطوعي، حيث يقوم بمشاريع وأنشطة تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد استطاع بمؤسساته المساهمة بفعالية من خلال دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي في محاربة الفقر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث؛ التنمية الاقتصادية؛ العمل الخيري التطوعي؛ الأنشطة التنموية.

Abstract:

In the framework of transformations of the world economy, appeared a modern concept called the third sector which achieves many advantages as own dassets and including the wealth of social services which finance large network of service in situations and others, in several a sectors as education, health, and others such as public utility services,

The third sector is most important sector of volunteerism work, which finance all activities of economic development, the third sector have been able to contribute effectively through its role in achieving social solidarity against poverty, hence, our study demonstrated problematic
Key Words: Third Sector; Development Economics; Charity and voluntary work; Development activities.

المقدمة:

التنمية الاقتصادية تشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة وتعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، وتساهم العملية التنمية في تجسيد أهداف الأنشطة التنموية للدولة مثل خفض معدلات البطالة وزيادة التوظف، وإشباع حاجيات الأفراد، بالإضافة إلى دعم وتحسين معيشة كافة أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل لثروات البلاد لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفي ظل المفهوم الغربي الرأسمالي للتنمية الذي يستند على قاعدة "الربح" كأساس في النشاطات الاقتصادية المختلفة فإنه ينظر إلى التنمية من خلال القيام بالمشاريع الاقتصادية الناجحة –المربحة– التي تديرها الحكومات وبمشاركة القطاع الخاص وفق مبدأ " دعه يعمل دعه يمر"، وفي ظل تنامي الرأسمالية وسيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي وتراجع القطاع الحكومي، عرف الاقتصاد المعاصر إلى جانب القطاع الأول (القطاع العام)، والقطاع الثاني (القطاع الخاص) ظهور قطاع ثالث (التطوعي أو الخيري).

1) المشكلة البحثية:

يختلف القطاع الثالث في فلسفته في تحقيق التنمية الاقتصادية عن القطاعين الأول والثاني، إلا أنه قد يكون مكمل للنشاط الاقتصادي لهما، فالقطاع الثالث أصبحت له مساهمات كبيرة في تحقيق التنمية، و يحتل مكانة هامة في النظام العالمي الجديد، سواءاً على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، والجزائر من الدول النامية التي عرف اقتصادها ارتباط بعوائد النفط، وهذا ما وضع الجزائر في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة

تراجع أسعار النفط، الأمر الذي يدفع بالجزائر وغيرها من الدول النامية، وبل وحتى الو.م.أ الاهتمام بالقطاع الثالث لتحقيق مكاسب تنموية كبيرة.

وفي هذا السياق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي جهود القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية؟

2) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان أهمية القطاع الثالث في سدّ فجوة التنمية الاقتصادية، فيما يتعلق بمدى قدرة القطاع الثالث على جلب الموارد المالية والقيام بدوره في التنمية كداعم القطاع الأول (القطاع العام)، والقطاع الثاني (القطاع الخاص)، حيث أصبح القطاع الثالث يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم الاقتصادي الحديث.

3) أهداف الدراسة:

يمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة الدور الذي تساهم به مختلف مؤسسات القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنموية لتحقيق التنمية، من خلال تحليل جهود مؤسسات القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الرائدة في المجال عالميا، وكذلك جهود هذا القطاع في الدول العربية التي توفرت البيانات عنها لتجسيد الانشطة التنموية.

4)منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض مضامين القطاع الثالث وخصائصه مقارنة بالقطاعين الأول والثاني، علاوة على تصنيف وتبويب البيانات المتحصل عليها وتحليلها للإجابة على اشكالية البحث.

5) تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ومحاولة الإلمام بالموضوع قسمت الدراسة إلى:

المحور الأول/ مدخل للقطاع الثالث والتنمية الاقتصادية.

أولا: ماهية القطاع الثالث.

ثانيا: ماهية التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني/ جهود القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية

أولا: نموذج عن دور القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية بالو.م.أ

ثانيا: نموذج عن دور القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية بالدول العربية.

المحور الأول/ مدخل القطاع الثالث والتنمية الاقتصادية.

يساهم القطاع الثالث في التنمية الاقتصادية من حيث توفير احتياجات المجتمع للموارد المالية المستدامة ومختلف الحاجات الاساسية.

أولا: ماهية القطاع الثالث

تمتاز مؤسسات القطاع الثالث بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها.

1) تعريف القطاع الثالث:

يعرف القطاع الثالث بأنه مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتحتل موقعاً ثالثاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح، بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات اضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب، فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع[1].

يعتبر القطاع الثالث تطورا مهما في تفرع العمل المؤسسي في الدولة، وهذا التفرع نابع من طبيعة العمل الذي يؤديه كل قطاع والهدف الذي يسعى إليه .وقد أفاد هذا التخصص الخطط المرسومة بحيث يسعى كل قطاع إلى تجويد أدائه .ولقد ساعد هذا التخصص والتفرع أيضا القطاعين الحكومي والخاص في تحمل كثيرا من مسؤولياته تجاه المجتمع وعليه فقد أصبحت قطاعات الأعمال تنقسم إلى ثلاثة[2] :

أ) القطاع الحكومي، يقوم على مبدأ خدمة الجمهور.

ب) القطاع الخاص، يقوم على مبدأ الربحية في عمله.

ج) القطاع الثالث، يمثل المؤسسات غير الربحية وغير الحكومية في الوقت ذاته، ويغطي القطاع الثالث حيزا كبيرا من العمل الميداني الذي يساعد ويكمل بدوره عمل القطاعات الأخرى على اختلاف أنواعها.

وعلى الصعيد العالمي يشمل القطاع الثالث كل أشكال المؤسسات والمنظمات والجمعيات المانحة والممنوحة وأنواعها، والمعنية بتحقيق أهداف دولها في الداخل والخارج.

كما أن هذا القطاع يشمل الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والنقابات والمؤسسات والشركات غير الربحية، وهو يشمل أيضا المنظمات والجمعيات المعنية بالحقوق الإنسانية والسياسية، ومراكز الرقابة والبحوث والدراسات الاستشارية غير الربحية وجمعياتها، وكذا القطاع الخيري(Charity Sector)، والقطاع الخيري المانح (Philqn Throby Sector) وكل أنواع المجتمع المدني[3]. أما على مستوى صعيد الحضارة الاسلامية؛ فإن القطاع الخيري يماثل القطاع الثالث، إن لم يزد عليه. فالقطاع الخيري في الاسلام يشكل معظم مخرجات القطاع الثالث، من حيث احتياجات الأمة للموارد المالية والبشرية المستدامة، ومن حيث خدماته وحجمها وقيمته النوعية والرقمية أيضاً في مجالات التطوع، والتبرع، والوقف، والزكاة وأعمال الحسبة وغير ذلك[4]. ونشير لتحولات مؤسسات القطاع الثالث في عدة جوانب في العالم العربي وعلى مستوى العالم.

وضع القديم	التحولات الجديدة
المنفقون غالبا من الأغنياء فتقصدهم الجمعيات الخيرية والمطالبون	المتبرعون من مختلف الطبقات
كانت وسائل الاتصال بالمتبرعين محدودة	أوجدت الإنترنت وما بعدها مجالات ووسائل للتبرع العام والوسائل في تزايد
كان التبرع في أوقات محددة من السنة كرمضان	التبرع طوال العام
كان المتبرع يدفع على الثقة	المتبرع اليوم يسأل عن تأثير تبرعه
كان العمل الخيري يعتمد على بذل المال بشكل أساسي	يمكن أن يكون العمل الخيري توفير إدارة للخدمات وللمعلومات فيقدم العمل الخيري الخبرة أو الوقت أو الاستشارات المجانية لا المال للمستفيد النهائي

الجدول رقم(1): بعص جوانب التحول في مؤسسات القطاع الثالث

المصدر: إبراهيم محمد إبراهيم الحديثي، مرجع سابق.

كما يعاضد القطاع الثالث بمختلف مؤسساته الدولة في أداء العمل الخيري، وستظل مؤسسات القطاع الثالث في أدائها بما تسنه الدولة من تنظيمات وضوابط تكفل تدفق العمل الخيري على مستحقيه، دون عوائق ادارية أو كل ما يتسبب في اعاقة انسيابية العمل الخيري، وبالتالي تنشأ علاقة تكاملية بين الدولة القطاع الثالث، بحيث يمارس القطاع الثالث الوسيط بين التجار والمحتاجين وينظم ذلك كله ويراقبه القطاع الحكومي[5].

هناك زيادة مطردة في العمل الخيري ومؤسساته على مستوى العالم، ومن نماذج ذلك أن نعلم أن عدد الجمعيات الخيرية في أمريكا بمعدل جمعية خيرية تقريبا لكل 300 مواطن، فقد بلغ عددها عام 2008م أكثر من تسعمائة ألف جمعية خيرية. أما الوقفيات الكبيرة فقد تجاوز عددها 65000 وقفية، ويتوقع زيادة هذه الوقفيات إلى أكثر من 100000 وقفية نهاية عام 2017 إن استمر معدل الزيادة كالسنين الماضية[6] .

2) خصائص القطاع الثالث:

لما أصبح القطاع الثالث واقعاً مؤسسياً له دوره في واقع الحياة الاقتصادية، لا بد أن يكون له خصائص تمييزه عن غيره من القطاعات، ونذكر من خصائص مؤسسات القطاع الثالث ما يلي [7]:

- رغبة التطوع والعمل الخيري ليست وليدة سياسات دولة أو أهداف مؤسسة خاصة.
- القرار فيها نابع من توجهات القائمين عليها.
- أنها تسعى إلى تنمية الأفراد، وإن حتى في بعض مظاهر التنمية كالتعليم.
- قد تشارك أية مؤسسة، أو حكومة، في التبرع والمشاركة في تمويل المشاريع لكن من دون التأثير في سياساتها.
- التوسع في النشاط لا يعني الربحية والانكماش لا يعني الخسارة.
- أن عملها قد يتخطى حدود المكان الذي أنشأت فيه إلى أماكن أخرى داخل الوطن أو خارجه.

بالإضافة إلى خصائص مؤسسات القطاع الثالث المذكورة أعلاه، نضيف الخصائص التالة [8]:

- أن تنشأ مستقلة عن الدولة، وأن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء.
- أن تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات.
- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.
- ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات، كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.
- حصول مؤسسة القطاع الثالث على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أغلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.
- تتلقى مؤسسة القطاع الثالث دعما حكوميا يأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية، إضافة إلى دعم السلطات المحلية.
- طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية، إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.
- القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

كما أن مؤسسات القطاع الثالث تتميز عن مؤسسات الدولة بتقديم الخدمات العامة وتوفير احتياجات المواطنين بدرجة عالية من الجودة وبتكاليف أقل بمراحل، وهذا راجع الى عدة أسباب منها[9]:

– مؤسسات القطاع الثالث تدفع أقل أو تستخدم عدداً أقل من الموظفين مقارنة بالوكالات الحكومية لتحقيق نفس الأهداف.

– الأفراد على استعداد لبذل الطاقة والوقت من خلال مؤسسات القطاع الثالث لحل مشاكل الناس على أساس تطوعي ودون مقابل، مما يشكل خفضاً لتكاليف الحكومة.

– التنافس بين مؤسسات القطاع الثالث الساعية لتقديم خدمات للمجتمع يمثل تقليل من المصروفات الحكومية مقارنة بقيام مصلحة حكومية بنفس الخدمات.

– معرفة وإدراك مؤسسات القطاع الثالث المحلية باحتياجات السوق المحلية وتلبيتها بأفضل الوسائل عما تقدر عليه منظمة حكومية تعمل عن بعد.

ثانيا: ماهية التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية لتجسيد الانشطة التنمية، حيث اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب، ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية. (10)

1) تعريف التنمية الاقتصادية:

تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: نقل الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف مع ما تحمله من خصائص معروفة كانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، واختلال الهيكل الاقتصادي وغيرها إلى الانطلاق في أفاق التقدم الاقتصادي حيث يتحقق ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية، وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي بإعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي في توليد الدخل وخلق فرص عماله منتجة.(11)

ويمكن تحديد أهم عناصر التنمية في آلاتي: (12)

– التنمية الاقتصادية ما هي إلا ركيزة أساسية لنهضة حضارية يسعى إليها المجتمع وفق خصوصيته، لذلك لابد من وجود تصور واضح للتنمية الشاملة في المجتمع.

– أساس التنمية الشاملة هي التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى توفير الحاجات والخدمات الأساسية للموطنين.

ورغم تلك التعريفات المذكورة، نشأت اختلافات في التعبير عن النمو والتنمية نتيجة أن عملية التطور والتنمية الاقتصادية عملية تاريخية مركبة تتشابك فيها عوامل كثيرة، بعضها اقتصادي والآخر اجتماعي وسياسي، وكذلك بسبب اختلاف الأهداف هل هو نمو الناتج والدخل، أم التغيرات الهيكلية، أم القضاء على الفقر؟

وسوف نستعرض فيما يلي بعض التعاريف التي حاولت إبراز الفروق الأساسية فيما بينهما[13]:

أ- استخدام منظمات الأمم المتحدة في تقاريرها تعبير نمو تعريفا شاملا. بمعنى إشباع الحاجات المادية فقط للإنسان، أما التنمية فتنصرف إلى تحسين مستوى المعيشة. وعلى ذلك فالتنمية تشمل النمو الاقتصادي مضافا إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية وأشكال المؤسسات الأخرى.

ب- يرى "هيشرمان""A Hichman " أن النمو الاقتصادي هو عملية دفع كامن للتوسع الاقتصادي، تتميز بتغيرات في المؤشرات الاقتصادية، أي تغيرات كمية فقط. أما التنمية تفترض تبلورا واعيا و نشطا أي تغيرات تنظيمية، ويرى كذلك أن تعبير النمو ينطبق أكثر ما يكون على حالة الدول المتقدمة، باعتبار أن بنيانها الاقتصادي والاجتماعي قد وصل إلى مرحلة النضج الكامل. وبالتالي فان ما يحدث له من تغيرات تكون طفيفة وغير ملموسة على الأقل في الأجل القصير. أما الدولة الفقيرة أو المتخلفة فينطبق عليها مفهوم التنمية أو التقدم نظرا إلى حاجتها الماسة لتغيير بنيانها الاقتصادي والاجتماعي. وعلى ذلك فالتغيرات المطلوبة تكون جذرية وشاملة وبعيدة المدى والتأثير.

ت- أما " Paul Albert " فانه يذكر أن التنمية يمكن تعريفها عن طريق الهدف العام منها والذي يسعى إلى تحقيقه. فهي عملية الاستغلال الكامل لجميع الموارد الإنتاجية في الدول من اجل زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات.

وعليه ينبغي التفرقة بين التنمية والنمو، لأن هناك اختلاط موجود بين المصطلحين فالنمو يشير إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية كالدخل القومي، والناتج القومي، العمالة، الاستهلاك، الادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية

لأفراد هذا الاقتصاد. أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها أسلوب التوصل لهذا النمو، وتستهدف دخول الاقتصاد في مرحلة النمو السريع المطرد، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره، وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل و متوازن.

2) أهداف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة من خلال الانشطة التنموية المستهدفة، حيث أن زيادة الدخل القومي تعد من أول أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان.

والدخل القومي الحقيقي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة، وليس هناك من شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد تحكمه عوامل عديدة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلدان المادية والفنية مثلاً، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة وأنوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصادياً[14].

ومن أهم أهداف التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي:[15]

أ- رفع مستوى المعيشة: يحدث هذا عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من الزيادة في الدخل الوطني، كما يمكن أن يرفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل الوطني على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط ودخل الفرد حتى يتسنى له رفع مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي لا تساهم في زيادة في متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى معيشته، ومن هنا نجد أن هدفها كرفع مستوى المعيشة، ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته والعكس صحيح.

ب- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي

تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

ت- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: أي الأهمية النسبية لكل قطاع وطريقة ارتباط النشاطات المختلفة ببعضها، أي هو الإطار الذي يمارس في نطاقه النشاط الاقتصادي للمجتمع، فالجانب الأول (التغيير الكمي) يتضمن تغييرا في نسب وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية حسب القطاعات الاقتصادية، أما الجانب الثاني (التغيير النوعي) فيتضمن تغييرا وظيفيا في أداء النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة تخصيص الموارد والارتقاء بمستوى الكفاءة النوعية لعناصر الإنتاج.

المحور الثاني/ جهود القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية

يقدم القطاع الثالث أنشطة تنموية في عدة مجالات كالصحة والتعليم وغيرهما، يتم ذلك من خلال مجموعة من المؤسسات والهيئات والمنظمات غير الحكومية والتي تشكل في مجموعها مع غيرها من المؤسسات البناء المؤسسي للقطاع الثالث.

أولا: نموذج عن دور القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية بالو.م.أ

تحظى مؤسسات القطاع الثالث باهتمام متزايد من قبل الحكومات في البلدان المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتصدر الاهتمامات العامة السياسية والاقتصادية، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث في الاقتصاديات المعاصرة.[16] لقد شهدت المجتمعات الغربية –أوربا وأمريكا – نمو متسارعا في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث أصبح القطاع الثالث يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم الاقتصادي الحديث، هذا الأخير أصبح يأخذ ثلاثة أشكال كالآتي[17]:

-القطاع العام بشقيه الربحي وغير الربحي.

-القطاع الخاص وهو قطاع ربحي بالأساس.

– القطاع الثالث بشقيه التبرعي و الوقفي يختلف عن القطاعين السابقين، حيث لا يهدف نظريا إلى تحقيق الربح، وإنما يقوم على سبيل التطوع.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تمثيلا للنموذج اللبيرالي في العلاقة بين مؤسسات القطاع الثالث ودولها، استناداً إلى معيار انفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية، وحجم نشاط مؤسسات القطاع الثالث. وتأخذ العلاقة بين مؤسسات القطاع الثالث الأمريكية والحكومة الفيدرالية صيغا متعددة من التعاون والتكامل الوظيفي، فقد وفرت الحكومة بيئة مساندة، من خلال الإطار القانوني الداعم والحوافز الضريبية لنمو القطاع الثالث[18]. ومن خلال تحليل البيانات المالية لمؤسسات القطاع الثالث حسب دراسة حول اتجاهات الخير عام 1993 في بريطانيا، حيث تناولت الدراسة تحليلا لإيرادات ومصروفات أكثر من 500 جمعية خيرية ومؤسسة وقفية. يكشف أن هناك تنوعا في مصادر تمويل مؤسسات القطاع الثالث ومكونات دخلها كما يلي[19]:

وتشير الاحصائيات الرسمية لنشاط القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 إلى أن القطاع الخيري بشقيه (الوقفي) و(التبرعي) يضم في إطاره عدد [1.514.972] منظمة وجمعية، و[32.000] مؤسسة وقفية، ويتم الترخيص يومياً لعدد [200] جمعية تعمل في القطاع الخيري، وينتظم في هذا القطاع قرابة [11.000.000] موظف بصفة دائمة، بينما بلغت إيرادات القطاع الثالث (التبرعات) حوالي[212 مليار دولار أمريكي]، إضافة إلى [90.000.000] متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية، بواقع 5 ساعات عمل أسبوعياً في التطوع في جميع التخصصات.[20] .

وفيما يلي بعض جهود القطاع الثالث بالو.م.أ لتجسيد الانشطة التنمية من أجل توفير الحاجات والخدمات الأساسية للأفراد والمجتمع:

1- عن النشاط المالي لبعض مؤسسات القطاع الثالث في الو.م.أ، نورد الجدول التالي:

الدولة	القيمة
أمريكا	2003 (266) بليون دولار وقدر مؤشر القطاع المستقل القيمة النقدية للساعات التي تطوع بها الراشدون في أمريكا كل عام بأكثر من (4 بلايين) دولار في نيوجرزي بلغت قيمة الساعة التطوعية في عام 2002 (20.55 دولار).

الجدول رقم (2): القيمة المالية المقدرة لبعض مؤسسات القطاع الثالث في الو.م.أ

المصدر: عمر بن نصير الشريف، الاثر الاقتصادي للأعمال التطوعية، بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية ،الرياض،1429/4/6هـ ، ص11.

وانطلاقا من الجدول رقم(2)، يتضح أن القيمة المالية المقدرة لبعض مؤسسات القطاع الثالث في الو.م.أ تحسنت في سنة 2003 مقارنة مع سنة2002.

وعن قيمة التطوع لخدمة الأنشطة التنموية، بلغ الوقت الذي أنفقه المتطوعون في عام 2014 يقدر بنحو 179.2 بليون دولار، وبلغت قيمة وقت المتطوعين جنبا إلى جنب مع العطاء الخاص أكثر من نصف تريليون دولار (537.6 مليار دولار)، ويمثل وقت التطوع 33.3 في المئة من هذا المجموع، وكذلك عدد المتطوعين، ومقدار الساعات المتطوعين، والقيمة الاقتصادية لوقت المتطوعين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Per year							
Percentage of population volunteering	26.4	26.8	26.3	26.8	26.5	25.4	25.3
Number of volunteers	61.8 million	63.4 million	62.8 million	64.3 million	64.5 million	62.6 million	62.8 million
Hours volunteered	8.0 billion	8.1 billion	8.1 billion	8.5 billion	8.5 billion	8.3 billion	8.7 billion
Average hours per volunteer	130	128	129	132	132	133	139
Median hours per volunteer	52	52	52	51	50	50	50
Per average day							
Percentage of population volunteering	6.8	7.1	6.8	6.0	5.8	6.1	6.4
Number of volunteers	16.2 million	17.1 million	16.6 million	14.6 million	14.3 million	15.1 million	16.0 million
Hours per day per volunteering	2.43	2.39	2.46	2.84	2.48	2.57	2.41
Value of volunteers							
Population age 16 and over	234.4 million	236.3 million	238.3 million	240.0 million	243.8 million	246.2 million	248.4 million
Full-time equivalent employees	4.7 million	4.8 million	4.8 million	5.0 million	5.0 million	4.9 million	5.1million
Assigned hourly wages for volunteers	$18.08	$18.63	$19.07	$19.47	$19.75	$20.16	$20.59
Assigned value of volunteer time	$144.7 billion	$150.7 billion	$154.1 billion	$164.8 billion	$168.3 billion	$167.2 billion	$179.2 billion

الجدول رقم(3): عدد، ساعات، والقيمة بالدولار لوقت المتطوعين خلال2008-2014

Source:Brice McKeever, The Nonprofit Sector in Brief 2015: Public Charities, Giving, and Volunteeringm, Consulté le18/12/2017 https://www.urban.org/research/publication/nonprofit-sector-brief-2015-public-charities-giving-and-volunteering

2- أشار مؤشر العطاء والكرم العالمي[21] إلى أن هناك وعي عالمي بزيادة العطاء والتبرع من أجل الأعمال الخيرية في العالم، وهو ما يظهر في تقرير عام 2016 مقارنةً بنتائج المؤشر في السنوات الماضية، حيث حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عامي 2016 و2015، غير أنها حازت على المرتبة الأولى في عام 2015[22] .

والشكل الموالي رقم(1) يوضح مؤشر العطاء والكرم العالمي خلال الفترة 2011-2015

الشكل رقم(1): مؤشر العطاء والكرم العالمي خلال الفترة2011–2015.

المصدر: مؤشر العطاء والكرم العالمي، مرجع سابق.

3–بلغت مساهمات مؤسسات القطاع الثالث في أمريكا عام 2004 (241 بليون دولار) وهي تمثل حوالي (2.2%) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وقفز المبلغ في عام 2006م إلى (295 بليون دولار) وبلغ تبرع الفرد في نفس العام (2.2%) من متوسط دخله الصافي بعد خصم الضريبية. (على مدى الأربعين سنة الماضية كان متوسط التبرع (1.8%)، كما أن مؤسسات القطاع الثالث في أمريكا تساهم بتوظيف (11) مليون. والقطاع الخيري يوظف تقريباً (10.5%) من مجموع القوى العاملة.[23]

وبين عامي 2003 و 2013، أظهرت الموارد المالية لمؤسسات القطاع الثالث تطورا ، وازدادت العائدات والاصول بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الاجمالي، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 30،7٪ ونمت الأصول بنسبة 32،7٪ مقابل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 14،3٪ و ارتفعت المصروفات بنسبة 27.3 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي عام 2010، شكلت مؤسسات القطاع الثالث 9.2٪ من جميع الأجور والمرتبات المدفوعة في الولايات المتحدة، وبلغت حصة مؤسسات القطاع الثالث من الناتج المحلي الإجمالي 5.3٪ في عام 2014.[24]

ثانيا: نموذج دور القطاع الثالث في تجسيد الانشطة التنمية بالدول العربية.

المنظمات الأهلية العربية للقطاع الثالث تشكل قوة اقتصادية كبرى من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها، ومكونات الأنشطة، وعدد المتطوعين وقيمة عملهم، وهو ما يؤكد أن القطاع الخيري الأهلي من مؤسسات القطاع الثالث يهتم بالتنمية إلى جانب

الحكومات والقطاع الخاص.[25] كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع مؤسسات القطاع الثالث العربية، فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب، حيث يقدر عدد مؤسسات القطاع الثالث وفقاً إلى التقرير الذى أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003. بـ 230 ألف منظمة في عام 2002.[26] وعن مشاركة المواطنين من خلال القطاع الثالث ليساهموا كمؤسسين، وليكونوا أعضاء في مجالس إدارية، وليكونوا مجتمعاً متوازناً تتعاون فيه القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص والثالث لخدمة التنمية الاقتصادية. وعن الدول العربية المهتمة بالقطاع الثالث لا سيمّا بإنشاء الجمعيات نذكر منها في الجدول رقم(4)، ما يلي :

البلد	عدد مؤسسات القطاع الثالث	البلد	عدد مؤسسات القطاع الثالث
الجزائر	1000	اليمن	6600
الأردن	2813	المغرب	83500
العراق	5669	تونس	9600
السعودية	620	مصر	27068

الجدول رقم(4): مؤسسات القطاع الثالث في بعض الدول العربية

المصدر: سالم بن أحمد الديني، القطاع الثالث وأدواره في تحقيق أهداف التنمية، تاريخ الاطلاع2017/12/18، http://www.alsata.net/bloger/?p=207#more-207

كما احتوت قائمة المتصدرين العشرين الأوائل لترتيب مؤشر العطاء والكرم العالمي لسنة2016 على دولتين عربيتين، وهما الإمارات العربية المتحدة، في المركز العاشر، والكويت في المركز التاسع عشر، أما الجزائر فلم تصنف ضمن قائمة الدول المشاركة في هذا المؤشر.(*)

وفيما يلي بعض جهود القطاع الثالث بالدول العربية لتجسيد الانشطة التنمية من أجل توفير الحاجات والخدمات الأساسية للأفراد والمجتمع:[27]

1- تم تصنيف 61 مؤسسة تابعة للقطاع الثالث في الدول العربية حقّقت إيراداتٍ سنويةً بلغت 564.4 مليون دولار، في حين استقر الإنفاق على المشروعات التنموية، على اختلاف أماكن إقامتها داخل العالم العربي أو خارجه عند428.8 مليون دولار، وكان الترتيب كما يلي:

أ- كانت الصدارة لدولة الكويت؛ إذ كان المركز الأول من نصيب جمعية (الإصلاح الاجتماعي)، ممثلة بإحدى أماناتها (الأمانة العامة للعمل الخيري) بمجموع إيرادات بلغت 93.5 مليون دولار، يُوجَّه منها 81.2 مليون دولار إلى العمل الخيري التنموي، وتعمل الأمانة ضمن 4 مناطق جغرافية حول العالم (العالم العربي- أفريقيا- آسيا- أوروبا) وتحت مظلة مشروع يحمل اسم (الرحمة العالمية).

ب- كان المركز الثاني من نصيب الكويت أيضاً، ممثّلة بجمعية (العون المباشر) بمجموع إيرادات بلغت 93.1 مليون دولار ، تنفق منها على العمل الخيري والأنشطة التنموية ما قيمته 65.7 مليون دولار. وساهمت مؤسسة القطاع الثالث الكويتية (العون المباشر) في المشاريع التنموية عام 2014 من خلال إرسال أكثر من 26 حاوية لـ 15 دولة أفريقية احتوت أكثر من 30 نوعاً مختلفاً من الأجهزة الكهربائية والميكانيكية والمواد الغذائية والمعدات الطبية والأدوية والأقمشة والملابس والأثاث المكتبي والمنزلي وغيرها، بإجمالي وصل إلى 80.000 قطعة مختلفة.

تعتبر التبرعات العينية والحاويات من الأنشطة التنموية لجمعية العون المباشر والتي تتنوع لتشمل الملابس والأجهزة الطبية والمعدات والأثاث والوسائل التعليمية وغير ذلك الكثير سواء المستعملة منها أو الجديدة والتي يستفيد منها الفقراء والمساكين في القارة الأفريقية من خلال الأنشطة المختلفة التي تنفذها الجمعية، حيث تقوم الجمعية بتصنيف تلك التبرعات وتخزينها من خلال كادر بشري مؤهل للاستفادة منها وإعادة شحنها لمكاتبها الميدانية في 30 دولة أفريقية حسب احتياجات كل دولة للمساهمة في الأنشطة التنموية في تلك الدول.[28] وفي عام 2016 نفذت مؤسسة القطاع الثالث الكويتية 4151 برنامج خيري وتنموي في افريقيا.[29]

ت- جاءت مؤسسة القطاع الثالث الإماراتية (دار البر) في المرتبة الثالثة، على الرغم من تحقيقها قفزةً كبيرةً في إيراداتها التي بلغت 66.4 مليون دولار عام 2011، مقارنة 59.5 مليون دولار في العام 2010، مع ووصلت نفقاتها على المشروعات الخيرية 61.4 مليون دولار لعام 2011، مقارنة مع 50.2 مليون دولار لعام 2010. وحلت رابعا الجمعية الخيرية لرعاية الايتام (انسان) السعودية لتكون جمعية بيت الخير الاماراتية في المركز الخامس من حيث المساهمة في الانفاق العربي على الأنشطة التنموية.

2- ومن مساهمة مؤسسات القطاع الثالث العربية في الأنشطة التنموية في جانبها الاجتماعي تم إنشاء على ما يزيد من 127423 مسجدا بتكلفة 126 مليون دولار، وأقامت هذه المؤسسات 3366 مشروعا تعليميا تنمويا بتكلفة 133 مليون دولار، وأقامت 7869 بئراً ومشروعاً لمياه الشرب لتنمية المجتمعات الريفية ، وكفلت 102686يتيما لتحسين ظروفهم المعيشة. وإذا أضفنا لكل هذا، ما تقوم به المؤسسات قطاع الثالث في توزيع لحوم الأضاحي ومراكز النشاط الخدمي الاجتماعي.[30]

وعن مساهمة مؤسسات القطاع الثالث لبعض الدول العربية في الأنشطة التنموية، نورد الجول التالي:

دولة	القيمة
مصر	يمة التطوع تصل على أقل تقدير إلى (4,642,240) جنيه بحساب أن 6,4% من المصريين يتطوعون وقدرت ساعة التطوع بـ(2) جنيه.
المملكة العربية السعودية	كل ريال يستثمر في الجهود التطوعية، سيكون عائده الاقتصادي (5) ريالات تقريباً في التخصصات الاجتماعية، أما في التخصصات المهنية الأخرى كالطب والهندسة فمن المتوقع أن يكون المردود أعلى.
الأردن	في عام 1999م قدر عدد المتطوعين بـ(10.000) متطوع وقد إسهامهم بحوالي (33) مليون يوم عمل.

الجدول رقم(5): القيمة المالية المقدرة لمؤسسات القطاع الثالث في بعض الدول العربية
المصدر: عمر بن نصير الشريف، الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية، بحث لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض، 1429/4/6هـ، ص، 10.

3- حصيلة سلسلة الأبحاث التي قادها مركز دراسات المجتمع المدني في (22) بلد حول مؤسسات القطاع الثالث، خلصت الدراسة إلى:[31]

أ- يبرز القطاع الثالث في بداية القرن الواحد والعشرين القوة الاقتصادية الأكثر نمواً بين القطاعات المجتمعية الأخرى، وهو كما عبرت الدراسة (قوة اقتصادية كبرى في الدول التي تمت دراستها) فنسبة الإنفاق لهذا القطاع تصل في متوسطها إلى (5.7%) من إجمالي الناتج الداخلي، حيث مثل هذا القطاع ما يزيد عن تريلون دولار الذي يبوئه مركز ثامن اقتصاد عالمي.

ب- في ثمانية بلدان من العينة كانت نسبة النمو في وظائف القطاع الثالث في الفترة الفاصلة بين (1990.1995م) (24%) أي بنسبة سنوية تعادل (4%)، وأما نمو مجمل الوظائف الأخرى لم يتجاوز (8%) أي (2%) سنوياً، وبالتالي قارب نمو القطاع الأهلي ثلاثة أضعاف نموها في القطاعات الأخرى (العام والخاص).

ت- يوفر القطاع الثالث ما يعادل (4.8%) من أجمالي الوظائف في الدول عينة الدراسة، وبنسبة قطاعية تعادل ثلاثة أضعاف ما يوفره قطاع المرافق، وأكثر من ضعفين مما يوفره قطاع النسيج، وتقريباً نصف ما يوفره قطاع النقل والأهم من ذلك ما يعادل (27%) من الوظائف الحكومية.

ث- بينت الدراسة أن التوصيف القطاعي للوظائف الثابتة ومدفوعة الأجر المرتبطة بالأنشطة التطوعية تتصف بهيمنة ثلاثة قطاعات رئيسية: تتركز (30%) من هذه الوظائف في قطاع التعليم، مقابل (20%) في قطاع الصحة، و(18%) في قطاع الخدمات الاجتماعية.

الخاتمة

القطاع الثالث، يمثل المؤسسات غير الربحية وغير الحكومية، ويغطي القطاع الثالث حيزاً كبيراً من العمل الميداني الذي يساعد ويكمل بدوره عمل القطاع الأول (القطاع العام)،

والقطاع الثاني (القطاع الخاص)، حيث أن مؤسسات القطاع الثالث– من جمعيات ومؤسسات تطوعية وخيرية وغير الربحية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الوقفية– تعمل على تنفيذ أنشطة تنموية وفق أسلوب تنمية المجتمع في مجالات متنوعة كأعمال الرعاية التعليمية والصحية، ومختلف احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لتجسيد التنمية الاقتصادية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نذكر ما يلي:

- ✓ مؤسسات القطاع الثالث تستخدم عدداً أقل من الموظفين مقارنة بالوكالات الحكومية لتحقيق نفس الأهداف، كما أنها تحصل على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أغلى عناصر الإنتاج في الو.م.أ.
- ✓ يشير مؤشر العطاء والكرم العالمي في تقرير عام 2016 الى حصول الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الثانية ،غير أنها حازت على المرتبة الأولى في عام 2015.
- ✓ احتوت قائمة المتصدرين العشرين الأوائل لترتيب مؤشر العطاء والكرم العالمي لسنة2016 على دولتين عربيتين، وهما الإمارات العربية المتحدة، في المركز العاشر، والكويت في المركز التاسع عشر، أما الجزائر فلم تصنف ضمن قائمة الدول المشاركة في هذا المؤشر.
- ✓ تزايد عدد هذه مؤسسات القطاع الثالث بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب، حيث يقدر عدد مؤسسات القطاع الثالث وفقاً إلى التقرير الذى أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003. بـ 230 ألف منظمة.
- ✓ المنظمات الأهلية العربية للقطاع الثالث تشكل قوة اقتصادية كبرى من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها، ومكونات الأنشطة، وعدد المتطوعين.

وبغية تجسيد الأنشطة التنموية من خلال مؤسسات القطاع الثالث، نوصي بضرورة تدعيم تلك المؤسسات عن طريق الإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم، إضافة

إلى تدعم السلطات المحلية لخلق التكامل ما بين كل القطاعات، والعمل على الاهتمام أكثر بالبعد الاجتماعي للتنمية، باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) محمد عبد الله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة: رؤية مستقبلية، مكتبة الملك فهد، الطبعة الأولى، الرياض،2010، ص63.

(2) عبد المحسن عايض القحطاني، نورة راشد الهاجري، اقتصاديات القطاع الثالث وواقع المجتمع، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع، البحرين، 02-2010/03/04، ص4.

(3) محمد عبد الله السلومي، مرجع سابق، ص63-64.

(4) نفس المرجع، ص64.

(5) علي بن إبراهيم النملة، العمل الخيري الإسلامي في ضوء التحديات المعاصرة، ندوة العمل الخيري، خالد الفوّاز، 2010/05/31، ص4.(بتصرف)

(6) إبراهيم محمد إبراهيم الحديثي، مستقبل العمل الخيري في ظل المتغيرات العالمية، دراسة متوفر على الرابط التالي:
http://fac.ksu.edu.sa/hidaithy/page/20263 تاريخ الاطلاع 05/15/ 2017

(7) عبد المحسن عايض القحطاني، نورة راشد الهاجري، مرجع سابق، ص7.

(8) كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، ملتقى التطوع العربي، ص4-5، دراسة متوفر على الرابط التالي:
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/bbb4.doc
تاريخ الاطلاع 15 /2017/05.

(9) سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثامن عشر، المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، 1428هـ، ص133-134.

(10) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، 2007، عمان، الأردن، ص122.

(11) محمد عبد العزيز، محمد على الليثى، التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص20.

(12) محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الأردن، 2008 ص73

(13) محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص118-112. (بتصرف)

(14) محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 49-50 .

(15) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986، ص 70-71. (بتصرف).

(16) أهمية القطاع الثالث في التنمية المستدامة، دراسة متوفر على الرابط التالي: http://www.medadcenter.com/articles/4706، تاريخ الاطلاع2017/05/15.

(17) كمال منصوري، مرجع سابق، ص3.

(18) ريهم أحمد خفاجي، المؤسسات المانحة العالمية...بين الحرية الأمريكية والإدماجة الألمانية، ملتقى الجهات المانحة تحت عنوان آفاق جديدة لمستقبل أفضل"، المركز الدولي للدراسات والابحاث – مداد- 3، 4 فبراير 2013، المدينة المنورة، ص5.

(19) كمال منصوري، مرجع سابق، ص4.

(20) أهمية القطاع الثالث في التنمية المستدامة، مرجع سابق.

(21) مؤشر العطاء والكرم العالمي هو تقرير سنوي تصدره مؤسسة «تشاريتيز إيد فاوندايشن» الدولية، وذلك عن طريق تحليل بيانات ومعلومات لأكثر من 140 دولة حوالي العالم، ويمثلون حوالي 96% من تعداد سكان العالم، وتمثل هذه النسبة

حوالي 5.1 مليار شخص حول العالم. ويعتبر تقرير عام 2016 هو التقرير السنوي السابع، حيث صدر المؤشر للمرة الأولى في سبتمبر (أيلول) عام 2010.

(22) مؤشر العطاء والكرم العالمي، تقرير مؤسسة» تشاريتيز إيد فونديشن «الدولية، متوفر على الرابط التالي:-www.sasapost.com/world-giving-index 2016، تاريخ الاطلاع2017/05/18

(23)عمر بن نصير البركاتي الشريف، الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية، بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض،1429/4/6هـ، ص10.

(24) Brice McKeever, The Nonprofit Sector in Brief 2015: Public Charities, Giving, and Volunteeringm, Consulté le2017/12/18 https://www.urban.org/research/publication/nonprofit-sector-brief-2015-public-charities-giving-and-volunteering

(25)عمر بن نصير البركاتي الشريف، مرجع سابق، ص7.

(26) هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية،28 -30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ص13.

(*) ليأتي ترتيب العشرة الأوائل للدول ليشمل ميانمار، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، ونيوزيلاندا، وسريلانكا، وكندا، وإندونيسيا، والمملكة المتحدة، وأيرلندا، والإمارات العربية المتحدة، على الترتيب.

(27) www.forbesmiddleeast.com/قائمة-الجمعيات-الخيرية-الأكثر-شفافية/، تاريخ الاطلاع:2017/12/18.

(28) /العون-المباشر-أرسلت-26-حاوية-مساعدات-عين/ https://direct-aid.org/cms، تاريخ الاطلاع:2017/12/18

(29) شؤون العمل الخيري والقارة الإفريقية، مجلة الكوثر، ع218، 2017/12، ص17.

(30) كمال منصوري، مرجع سابق، ص13-14

(31) عمر بن نصير البركاتي الشريف، ص8.